

تطورات القضية الكردية

في وثائق الحزب الشيوعي العراقي السرية (١٩٣٥-١٩٤٨)

أ.م.د. سيف عدنان ارحيم

الجامعة العراقية-كلية الاداب

Alsaif1984@gmail.com

تطورات القضية الكردية

في وثائق الحزب الشيوعي العراقي السرية (١٩٣٥-١٩٤٨)

أ.م.د. سيف عدنان ارحيم

الملخص

برزت القضية الكردية على مسرح السياسة الدولية بالعموم والشرق الاوسط بالخصوص بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وانهايار الدولة العثمانية التي هيمنت على اجزاء مترامية من الوطن العربي لأربعة قرون ونيف، فبدأت الدول التي انسلخت عن الدولة العثمانية ان تجد ضالتها بإيجاد صيغة لنظام حكم تمكنها من ادارة شؤونها، لكن على ما يبدو ان الجهود التي بذلت بهذا الصدد لم تحقق ما كان يطمح له العرب لتصطدم باتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ التي جزأت المنطقة ذات الغالبية الكردية بين كل من تركيا والعراق وسوريا وايران لتبدأ صفحة جديدة من صراع الكرد من اجل تحقيق شعارهم "حق تقرير المصير".

تكمن اهمية الدراسة الموضوعية البحث "القضية الكردية في وثائق الحزب الشيوعي العراقي" والتي توثق تطور الحركة الكردية منذ نشأة الحزب الشيوعي العراقي وكذلك لكون القضية الكردية اصبحت جزءاً لا يتجزأ من حلقة المطالب والحقوق بين الكرد من جهة والأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة على العراق منذ تشكيل الدولة العراقية ١٩٢١ ولغاية الوقت الحالي فكانت تعد القضية الاكثر الحاحاً بالنسبة للأنظمة الحاكمة التي كانت تبحث لها عن حلول، وعلى الرغم من أن الحكومات المتعاقبة على الحكم ولاسيما في العهد الجمهوري كانت ترفع أيديولوجيات فكرية لحل القضية الكردية وإيمانها بحقوق الكرد، الا أنها وفي نفس الوقت كانت تستخدم كل أنواع الأسلحة ضد الكرد.

Abstract

Kurdish case in the secret Iraqi communist party documents

1934-1948

Kurdish case surfaced on the international political stage generally and in the middle east specifically after the end of the first world war and the collapse of the Ottoman empire that overcome massive parts of the Arab Homeland for more than four centuries, Countries that slipped from the Ottoman Empire

started finding its way by creating a formula of reigning which enables it from running its own business, But seemingly the efforts spent in this regard couldn't achieve the high hopes to confront the Sykes-Picot agreement of 1916 that portioned the area of Kurds Majority between Turkey, Iraq, Syria and Iran only to initiate a new page of struggle for the Kurds in order to achieve the slogan of (The right to decide fate).

The importance of subject (Kurdish Case within Iraqi Communist Party documents) is based in documenting the evolve of the Kurdish movement since the establishing of the communist party as well as Kurdish case became an inseparable part of the demands rings of rights for the Kurds and successive Iraqi supreme since the establishing of the Iraqi Government in 1921 until the time being, it is considered one of the most insisting case for the ruling authorities that looked for solution, despite the successive governments specially under the republican governing raised the ideologies to solve Kurdish case and its faith to Kurds rights and in the same time uses all types of weapons against the Kurds.

(ملخص البحث)

تعد القضية الكردية من بين القضايا المحورية في تاريخ العراق المعاصر فبرزت تأثيراتها بشكل واضح منذ تشكيل الدولة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ فواكب الحزب الشيوعي العراقي تلك القضية منذ تأسيسه هو الآخر من خلال بياناته ومواقفه لإيجاد حل لتلك القضية التي القت بظلالها على الساحة السياسية العراقية وكحزب عراقي بالرغم من نشاطه السري فقد تابع من جانبه التطورات التي رافقت تلك القضية وقدم الحلول التي تؤمن بالحكم الذاتي للکرد وهو شعار لم ترفعه القوى السياسية والحزبية في العراقي في تلك المدة.

الكلمات المفتاحية: الحزب الشيوعي العراقي، القضية الكردية، ميركة سور

المقدمة

برزت القضية الكردية على مسرح السياسة الدولية بالعموم والشرق الاوسط بالخصوص بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وانهايار الدولة العثمانية التي هيمنت على اجزاء مترامية من الاراضي العربية لأربعة قرون ونيف، فبدأت الدول التي انسلخت عن الدولة العثمانية تحاول

ان تجد ضالتها بإيجاد صيغة لنظام حكم تمكنها من ادارة شؤونها، لكن على ما يبدو ان الجهود التي بذلت بهذا الصدد لم تحقق ما كان يطمح له العرب لتصطدم باتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ التي جزأت بدورها الوطن العربي بين دولتي الوفاق (بريطانيا-فرنسا)، ولتتجزأ المنطقة ذات الغالبية الكردية بين كل من تركيا والعراق وسوريا وايران لتبدأ صفحة جديدة من صراع الكرد من اجل تحقيق شعارهم "حق تقرير المصير".

تكمن اهمية الدراسة الموضوعية البحث "القضية الكردية في وثائق الحزب الشيوعي العراقي" والتي توثق تطور الحركة الكردية منذ نشأة الحزب الشيوعي العراقي وكذلك لكون القضية الكردية اصبحت جزءاً لا يتجزأ من حلقة المطالب والحقوق بين الكرد من جهة والأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة على العراق منذ تشكيل الدولة العراقية ١٩٢١ ولغاية الوقت الحالي فكانت واحدة من اكثر القضايا الاكثر الحاحاً بالنسبة للأنظمة الحاكمة التي كانت تبحث لها عن حلول، وعلى الرغم من أن الحكومات المتعاقبة على الحكم ولاسيما في العهد الجمهوري كانت ترفع أيديولوجيات فكرية لحل القضية الكردية وإيمانها بحقوق الكرد، الا أنها وفي نفس الوقت كانت تستخدم كل أنواع الأسلحة ضد الكرد. ويمكن السبب الحقيقي بعدم وجود قناعات معمقة بإعطاء الكرد حقوقهم.

في خضم بروز هذه القضية على ارض الواقع تبنت الاحزاب السياسية العراقية على اختلاف مشاربها الفكرية ومنطلقاتها لإيجاد حل لقضية الكرد التي ظلت تستنزف الأموال والأرواح لكنها بقت تطرح حلولاً آنية بعيدة عن الواقع و لا تلامس سقف المطالب التي ينادي بها الكرد، وان طرحت بعض الاحزاب حلولاً عدت في حينها مفتاح الحل لتلك القضية كالحزب الشيوعي العراقي.

ومنذ بواكير نشأته السياسية بدأ يطرح السبل لإيجاد حل لتلك القضية ومن بين الحلول التي وجدها هو شعار "الحق الذاتي" و"حق تقرير المصير"، لتبقى تلك الشعارات منطلقات فكرية للشيوعيين بل وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من منهجه الحزبي ليطرحه بين آونة وأخرى. قسمت الدراسة الموضوعية البحث الى مواضيع سياسية حسب التطورات السياسية التي شهدتها العراق وموقف الحزب الشيوعي العراقي ومنذ نشأته لحل تلك القضية الكردية التي ظهرت منذ تشكيل الدولة العراقية لاسيما في العهد الملكي

اعتمدت الدراسة بالدرجة الاساس على وثائق الحزب الشيوعي للفترة من ١٩٣٤ وحتى ١٩٤٨ والاعتماد على العديد من المصادر العربية والمعربة التي بدورها أعطت أهمية كبيرة للدراسة الموضوعية البحث.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني، ظهرت في الأفق حركة كردية يتزعمها شريف باشا أحد القادة الكرد البارزين وكانت هذه الحركة تستهدف جمع شمل الكرد في العراق وإيران وتركيا وسوريا تحت لواء واحد والمطالبة باستقلالهم فبدأ بالتقرب من البريطانيين على أمل تحقيق طموحه بتشكيل دولة كردية الا ان جهوده لم تكلل بالنجاح (اسكندر، ٢٠٠٧، ص ٧٥) (Iskandar, 2007, p75)، وفي سنة ١٩١٩ قام الشيخ محمود الحفيد*، بحركة مسلحة في السليمانية ضد القوات البريطانية مما اضطرها الى تجريد حملة عسكرية للقضاء عليها، كما ساهم الكرد بثورة العشرين ضد السياسية البريطانية المتبعة بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق، وتوالت المواجهات بين الحكومة العراقية المشكلة في ٢٣ آب ١٩٢١ والحركة الكردية المسلحة فجدت الحكومة العراقية قوة من الجيش بمؤازرة قوة بريطانية تمكنت من تشكيل الادارة المدنية التابعة للحكومة وهرب الحفيد الى ايران لكون الملك فيصل الأول حذر من عواقب قيام دولة كردية مستقلة ودعا الى ضرورة ضمها الى العراق في الوقت ذاته تم اجراء استفتاء يؤيد فكرة انضمام المناطق الكردية للمملكة العراقية (البياتي، ٢٠٠٥، ص ٢٠٣) (Al-Bayati, 2005, p203).

أن مطامح الكرد نحو الاستقلال تكمن في حقيقتها الى ادراج استقلال المناطق الكردية بموجب معاهدة سيفر ١٠ آب ١٩٢٠ الموقعة بين تركيا ودول الحلفاء والتي نصت بأن "يوضع مشروع الاستقلال المركزي للمناطق الكردية في شرقي الفرات وجنوب غربي ارمينيا وشمال الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق" ووقعت تلك المعاهدة وأعطيت الوعود للكرد بالاستقلال قبل تشكيل الحكومة العراقية وانما تمت في ظل وعود الحلفاء بالاستقلال عن تركيا ليتغير الامر بعد تشكيل المملكة العراقية لتأخذ بعداً آخر وهو المحافظة على المناطق المنسلخة من الدولة العثمانية (الحسني، ٢٠١٣، ص ٢٩٦) (Al-Hasani, 2013, p296).

ولتبقى المشكلة عالقة بين الاستقلال والحفاظ على ابقاء الكرد ضمن المملكة العراقية، في وقت كانت هناك مشكلة لم تحل بعد وهي مشكلة الموصل وقضية الخلاف حولها بين مطالبة تركيا لضمها وبين احقية العراق في ضمها للمملكة العراقية والتي يقطنها خليط من العرب والكرد وبعد ادراج قضية الموصل على عصبة الأمم التي ارسلت عام ١٩٢٥ لجنة دولية وعهد اليها الاستفتاء حول قضية الموصل وتثبيت الحدود العراقية-التركية فظهرت نتيجة التصويت ان اكثرية سكان المنطقة الشمالية يفضلون الانضمام الى العراق شرط ان يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة عشرين سنة وان تحفظ للكرد حقوقهم على اساس ما جاء في ميثاق عصبة الأمم بخصوص الاقليات (الحسني، ١٩٨٨، ج٦، ص١٩٥-١٩٦) (Al-Hasani, 1988, p195-196)، يبدو أن موقف الكرد لم يأت من فراغ، فقد كانت لهم مخاوف من أن انضمام مناطق تواجدهم في ولاية الموصل الى تركيا سيؤدي الى ضياعهم في بلاد تتبع سياسة التتريك ضد الكرد بل وتسميهم اترك الجبل بينما تواجدهم ضمن الدولة العراقية الحديثة النشوء والخاضعة للانتداب البريطاني يمكنهم المطالبة بحقوقهم شرط استمرار الانتداب لعشرين سنة.

ناهيك عن ادراك القيادات الكردية تجاهل الكماليين لمصالح القوميات غير التركية بل وما هو مائل للأذهان أمامهم من قمع للانتفاضات الكردية (البياتي، ٢٠٠٥، ص٣٧٨) (Al-Bayati, 2005, 378)

ولكن الوقائع على الارض العراقية لم تجر كما تكهن القادة الكرد، لاسيما خلال السنوات الاولى بعد قرار انضمام ولاية الموصل للعراق، فقد استطاعت الحكومة من اخماد حركة محمود الحفيد بدعم القوات البريطانية، ثم اتجهت لاستخدام القوة ضد حركة الشيخ احمد البارزاني الذي لم يذعن لسيطرة الدولة، ولاقت سياسة استخدام القوة دعماً ليس من البريطانيين وحدهم بل من الحكومة التركية، لقناعتها ان أي نجاح للحركة الكردية ستعكس سلبياً على مناطق تواجد الكرد في تركيا، وبالفعل نجحت الحكومة العراقية في وأد حركة الشيخ أحمد بعد إعتقاله (امين، ٢٠١١، ص٧٩-٨٢) (Amin, 2011, p79-82).

من جانب آخر بدأت السفارة البريطانية تتخوف من تطورات القضية الكردية وجدية الحكومة العراقية للتعامل مع تلك القضية التي أخذت منحى آخر بعيداً عن الحلول السلمية

ويشير تقرير السفارة ان بعض من اعضاء الحكومة العراقية يريدون تعريب المناطق الكردية وتفتير الاوضاع الراهنة مجدداً(علي،٢٠٠٨،ص١٩١)(Ali,2008,p191).

يبدو أن التأثير الماركسي وجد له أرضية خصبة بين بعض الأوساط في مناطق مختلفة من العراق منذ عشرينيات القرن العشرين، فقد تأثر عدد من المثقفين الكرد بذلك الفكر لما وجدوا فيه من مبادئ تتناغم مع تطلعاتهم(حبيب،٢٠٠٥،ص٢٥٣)(Habib,2005,p253)، وهذا ما مهد لنشاط الحزب الشيوعي العراقي في المناطق الكردية منذ تأسيسه عام ١٩٣٤، وأخذ على عاتقه التصدي لقضايا العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأساس ومن ضمن القضايا التي بدأ الحزب الشيوعي العراقي يدرجها وفق أدبياته بل وأصبحت من القضايا المركزية المهمة بالنسبة له هي القضية الكردية، فلم يخلو بيان او منشور او صحيفة سرية دون ذكر لتلك القضية، فهو يسترشد بالنظرية الماركسية اللينينية بحق الشعوب بتقرير مصيرها.

لقد رفعت اقدم جريدة شيوعية "كفاح الشعب" لسان حال الحزب الشيوعي التي صدر العدد الأول منها في تموز ١٩٣٥ شعارات لصالح حقوق الكرد(كفاح الشعب،١٩٣٥،العدد الاول)(The People's Struggle,1953, number-1)، فأشار العدد الأول الى مسألة عدها في غاية الخطورة يستند اليها الاستعمار وهي سياسة "فرق تسد" التي سار عليها الانكليز ليشيروا بها الكراهية بين الأقليات العديدة في العراق سواء كانت دينية او قومية ولم تكتفِ صحيفة كفاح الشعب بذلك بل أشارت الى دور الحكومة العراقية، لكونها حسب وصف الصحيفة، تنشر كراهية الاكثرية المسلمة على الاقليات الغير مسلمة ثم تنشر حقد الاكثرية العربية على الاقليات الغير عربية كالکرد وغيرهم، ولم تكتفِ الصحيفة بذلك بل طالبت بضرورة أن يكون للکرد الحكم الذاتي مشيرة الى وضع الكرد في الاتحاد السوفيتي بأنها "أصبحت تتمتع بالحرية والمساواة التامة فهناك عدد من الكرد وعددهم الخمسين الفاً لهم الان منطقة أصبحت وطناً خاصاً بهم يديرونها بأنفسهم"(المصدر نفسه،العدد الاول)(Ibid,number-1).

وفي خضم تطورات الأحداث العامة في العراق تطرق الحزب الشيوعي العراقي الى قضية الجيش العراقي بعد تشريع قانون الخدمة الالزامية وكان احد المعترضين على القانون هم الكرد لتخوفهم من استخدام الجيش ضدهم في المستقبل

فبين الحزب الشيوعي العراقي الى ذلك بان الاستعمار قادر على ان يستعمل الجيش في المستقبل لإغراضه ومصالحه و الأكثر من هذا نقول ان الاستعمار أستطاع ان يستعمل الجيش ضد الشعب كما بينت الاحداث الاخيرة ما يبرهن على ذلك*، اما حروب اخواننا الكرد التي دامت سنوات عديدة وتخربت القرى الكردية والتقتيل ما يؤيد كلامنا على ذلك وما الكرد إلا شعبا يريد ان يعيش حراً مستقلاً كما هي امنيتنا وأمنية جميع الشعوب المظلومة" (كفاح الشعب، ١٩٣٥، العدد ٢) (The People's Struggle, 1935, number-2) ، بهذا يحاول الحزب الشيوعي العراقي ربما ايجاد قاعدة يستند عليها لتقوية تنظيماته في تلك المناطق لكونه الحزب الذي بدأ بدوره يتصدى لقضايا الاقليات بشكل اساسي.

ولم يكتفِ الحزب الشيوعي العراقي بمطالبته باحترام حقوق الاقليات ومن بينها حقوق الكرد بل أصبحت كما يشير في بياناته بأنها "قسم من غاياتنا في المرحلة الأولى طرد الاستعمار والحرية للشعب، وإعطاء الشعب الكردي استقلاله وحرية التامة" (كفاح الشعب، ١٩٣٥، العدد الثالث) (The People's Struggle, 1935, number-3) ، وبهذا طرح الحزب الشيوعي مبدأ الاستقلال التام وهو ربما يكون بعيداً عن أرض الواقع في تلك المرحلة لاسيما وان ذلك يتقاطع مع موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من تلك المطالب.

القضية الكردية في بواكير نشاط الحزب الشيوعي

لم يكن الحزب الشيوعي العراقي ونشاطه بعيداً عن أعين الأمن فقد تمكنت قوى الأمن في ١٩٣٧ من الكشف عن تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي فتفرق الشيوعيون بعد كشف تنظيماتهم فترك بعضهم العمل السياسي فيما التجأ البعض الآخر الى جمعية الاصلاح الشعبي التي تأسست في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، حتى تمكن يوسف سلمان يوسف* المعروف ب(فهد) العائد من الاتحاد السوفيتي في ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٨ بعد اكمال دراسته الحزبية هناك ليصبح سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي وأخذ الحزب الشيوعي

العراقي يتخذ مساراً واضحاً بعد الضبابية التي رافقت عمله في السابق وأصدر صحيفة لتكون لسان حال الحزب الشيوعي باسم "القاعدة" (الخرسان، ١٩٩٣، ص ٢٦-٢٧) (Al-) Khursan, 1993, p26-27.

لم يكن نشاط الحزب الشيوعي في الاربعينيات بعيداً عن مد تنظيماته داخل المنطقة الكردية، فتم تشكيل منظمات شيوعية في اربيل وكركوك ومدن كردية أخرى منحتة جاذبية للكثير من الطبقات المتعلمة (مكدول، ٢٠٠٤، ص ٤٣٧) (Makdul, 2004, p437)، في ١٩٤١-١٩٤٢، بالإضافة إلى ذلك فإن أول صحيفة سياسية كردية وهي "آزادي" (الحرية)، كانت تحرر من قبل أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، وكان الحزب الشيوعي اول حزب عراقي يطور سياسة ثابتة حول القضية الكردية والتي عرفت بحق تقرير المصير (سلوغلت، ٢٠٠٣، ص ٥٦) (Slogelt, 2003, p56).

ان هناك مجموعة من العوامل اسهمت في تعزيز مكانة الحزب الشيوعي العراقي في المناطق الكردية كون المنطقة كانت عبارة عن ظاهرة اجتماعية معقدة ومتناقضة جداً، وتتسم بخيبة امل الوعود التي مني بها الكرد من قبل بريطانيا لتقرير المصير، وهيمنة القيادة الاقطاعية العشائرية المهيمنة على المجتمع الكردي في كافة المجالات، أضف الى ذلك التخلف الاجتماعي بالذات (لازاريف، ٢٠١٣، ص ٢٩) (Lazarev, 2013, p29)، وهو ما شكل ارضية مناسبة للحزب الشيوعي العراقي كي يؤسس له قاعدة جماهيرية تتلف افكاره بسرعة متناهية.

ومما تجدر الإشارة اليه أن الحزب الشيوعي العراقي تصدى لمختلف القضايا الداخلية والخارجية، وتميز بدفاعه عن حقوق الفقراء، وما اكثرهم في العراق، مثلما تصدى للدفاع عن القضية الكردية، تلك القضية التي يعتقد البعض بأنها ساهمت في إحداث انشقاقات وتشتيت المواقف، فقد انضوى الشيوعيون الكرد في منظمة الاماميون "وحدة النضال"، بعد اشتراطهم ان يكون هناك فرع كردي للمنظمة، وإصدار جريدة خاصة باللغة الكردية، وأن يكون لهم عضوان من الكرد في اللجنة المركزية، وفي الذي وافقت وحدة النضال على تلك الشروط رفض فهد تشكيل فرع كردي بعيداً عن الحزب المركزي عندما علق على طلب الكرد "إنكم أي الرفع جزء من الأصل" (الحيدري، ٢٠٠٤، ص ٢٩) (Al-Haidari, 2004, p29)، يبدو ان رفض فهد

لتشكيل لجنة الفرع الكردي لم تجد لها آذناً صاغية، فقد شكل الاعضاء الكرد الفرع الكردي من، صالح الحيدري ونافع يونس ورشيد قادر، ورشح الثلاثة كلاً من صالح الحيدري ونافع يونس للانضمام للجنة "النضال"، ومن جهته استقطب فهد أحد الشخصيات الكردية الشيوعية وهو شريف ملا عثمان سراً، وأباح له قراره بأن "يه كيه تيكوشن" أي "وحدة النضال"، هي منظمة انشاقية، واتهمها بأنها تريد شق صف الحزب الشيوعي العراقي، وإزاء ذلك انضم الى صفوف القاعدة عدد آخر من الشيوعيين الكرد وهم يحيى سليم وجوهر دزه ئي وانور عبدالله (الطائي، ٢٠٠٧، ص ١٧٦-١٧٧) (Al-Taie, 2007, p176-177)، إن تشكيل الفرع الكردي وحددت اول انشفاق بين الاعضاء الكرد البارزين في الحزب الشيوعي يؤشر ان جماعة صالح الحيدري كانوا يرجحون بعدهم القومي متناسين ان الحزب الشيوعي حزب اممي لا يؤمن بالقومية حتى ذلك الحين، وربما لهم الحق في ذلك لأنهم ارادوا من خلال جريدتهم "وحدة النضال" استقطاب الكثير من الشباب الكردي.

ولم يقتصر موقف الحزب على ضرورة حق تقرير المصير بل المطالبة بتحسين اوضاع الكرد الاقتصادية، لكون الحزب اعطى اهمية كبيرة لمشكلة الغلاء باعتبارها تمس قطاعاً شعبياً كبيراً (حميدي، ١٩٧٦، ص ١٣٠) (Hamidi, 1976, p130)، فقد تعمقت معاناة الكرد في المناطق الشمالية كمدن العراق الأخرى بارتفاع اسعار المواد الغذائية اضعاف ما كانت عليه حيث كانت قدرات الانتاج الزراعي محدودة للغاية بسبب طبيعتها الجبلية والذي بدوره اثقل كاهل المواطن العراقي (امين، ٢٠١١، ص ١٦١) (Amin, 2011, p161).

لم يقف أهالي السليمانية مكتوفي الأيدي إزاء ارتفاع اسعار المواد الغذائية الأساسية التي شهدها اللواء في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) فلقد ارتفعت اسعار الحنطة، المادة الرئيسية بشكل اربع السكان، ولهذا فلا عجب اذا ما خرجوا للتظاهر تعبيراً عن سخطهم وذلك خلال شهر تشرين الاول ١٩٤٤ فقد هاجموا ووقف الحكومة متفرجة على معاناتهم المعيشية وهاجموا في شعاراتهم التجار الذين ينقلون المواد الغذائية من السليمانية الى الموصل ومدن أخرى، ولهذا فأنهم وقفوا في مظاهراتهم الاولى موقف المستهجن إزاء متصرف اللواء الذي جمعهم في الساحة المقابلة لدار الشرطة ليبشرهم بفتح الاذاعة الكردية!! في الوقت الذي كان الأهالي ينتظرون تخفيف معاناتهم من الجوع وتوزيع التموين لهم، ولهذا

تعالت اصواتهم بأنهم يريدون حلاً للمجاعة، ولم تمض عشرة أيام حتى قامت مظاهرة ثانية ولكن هذه المرة بوجه التجار الذين نقلوا المواشي والرز والعسل والفواكة وغيرها من المواد الغذائية الاساسية الى خارج اللواء مما ادى الى ارتفاع اسعارها، فمثلاً قفز سعر كيلو اللحم من (١٩٠) فلساً الى (٢٥٠) فلساً، والأمر نفسه ينطبق على المواد الغذائية الاساسية الأخرى، ولهذا فلا عجب اذا ما رمى المتظاهرون التجار بالقشور والأقذار ونعتوهم بأشد اللعنات، أن تلك الاحوال المتردية حملتها صحيفة "الشرارة" لسان حال الحزب الشيوعي العراقي ونشرتها في مضبطة باسم اهالي السليمانية الى محمد حسن كبه **وزير العمل والشؤون الاجتماعية**، لبيان حجم معاناة الناس الاقتصادية، حتى أن صحيفة "الشرارة" هاجمت الحكومة لأهمالها احوال سكان السليمانية وانهم اصبحوا في خانة النسيان (الشرارة، ١٩٤٢، العدد ٢٠) (Spark, 1942, number 20).

الحركة المسلحة في ميركه سور

يبدو أن نشاط الحزب الشيوعي العراقي لم يقف عند حد رفع معاناة الشعب الكردي الى الرأي العام العراقي ونقد سياسة الحكومة بل وفتت مع قادة الحركة الكردية. فمع بروز نجم الملا مصطفى البارزاني، شقيق الشيخ احمد البارزاني، والذي نفته الحكومة العراقية الى لواء السليمانية وحاول جهده اتباع اسلوب التفاهم والحل السلمي لأوضاع المنطقة الكردية (قاسم، ٢٠٠٨، ص ٨٩) (Qasemlu, 2008, p89)، واتخذ الرجل من مسقط رأسه بارزان التي وصلها يوم ٢٨ تموز ١٩٤٣ مقراً له، ولم يكن قراره اعتباطاً بل ايماناً منه ليكون بين ابناء عشيرته والمتعاونين وفضلاً عن قراره هذا اجرى اتصالاته مع حزب هيو "الأمل" لتوحيد نشاطاتهم (البارزاني، ١٩٨٦، ص ٢٤) (Barzani, 1986, p24). وبالمقابل لم تعط الحكومة العراقية اذناً صاغية للتماس الملا مصطفى بأن يعيش هو واخوه بسلام، ويبدو ان الحكومة كانت تخشى من تطورات غير سارة في المنطقة، ولهذا حصنت مركز الشرطة الحكومي، وبدلاً من التجاوب مع التماس الملا مصطفى حولته من شخص تحت المراقبة الى تائر (مكدول، ٢٠٠٤، ص ٤٤٠) (Makdul, 2004, p440)، لقناعتها ان تحركاته ستؤدي الى صدام مسلح لا محالة، ولهذا

ارسلت الحكومة تعزيزات عسكرية الى مراكز الشرطة لمواجهة آية هجمات مرتقبة، وأمرت اعادة البارزاني الى السليمانية، إلا أن الاخير انضم الى الجماعات الكردية المسلحة التي اثارته القلاقل في تلك المناطق (الحسني، ١٩٨٨، ب، ٢٨٩، - ٢٩٠) (Al-) (Hasani, 1988, p289-290، وبالفعل جرى اول صدام مسلح مع القوات الحكومية يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ في منطقة (مير كه سور) تكبدت القوات الحكومية خسائر كبيرة بالأرواح (امين، ٢٠١١، ص ١٦٢-١٦٣) (Amin, 2011, p162-163).

ومن جانبه حذر فهد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي بياناً أيد فيه البارزاني خاطبه حريفاً الى الجنرال سيمو مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية المحترم" (النعمان، ٢٠١٢، ص ٢٧٠) (Numan, 2012, p270)، وبالمقابل ناشد الحزب الشيوعي العراقي الحكومة العراقية بتتوير الرأي العام العراقي حقيقة الحركة القائمة في قضاء ميركه سور (القاعدة، ١٩٤٣، العدد ١٠) (Al-Qaeda, 1943, number 10).

وانبرت صحيفة "القاعدة" في احدى اعدادها لتوضح ما يجري في ميركه سور، مبينة ان الملا مصطفى البارزاني ونائب العريف السابق في الشرطة والمدعو محمد فقد اعلنا العصيان متخذين من الجبال القريبة من ميركه سور مكاناً لهم، وعندما حركت الحكومة تعزيزات من الشرطة والجيش لتعقب الملا مصطفى البارزاني وقعت مصادمات ادت الى مقتل (٨٠) وجرح (١٢٠) شخصاً من قوات الشرطة والجيش "وذلك لإشراف مدافع المتمردين على الشرطة واعتصامهم بأماكن محصنة طبيعياً بين الجبال وعلى رؤوس الممرات الضيقة". ومما تجدر الإشارة اليه، وعلى الرغم مما نشرته صحيفة "القاعدة" الناطقة بلسان الحزب الشيوعي، عن عصيان ميركه سور والمواجهات المسلحة، إلا ان الحزب الشيوعي لم يكن مؤيداً لحركة الملا مصطفى البارزاني المسلحة في ميركه سور وذلك لأن البلاد كانت تمر في سنوات الحرب العالمية الثانية، كما أنه كان يؤمن بالحل السلمي، ويبدو أن ذلك الموقف نابع من ان مرجعية الحزب الشيوعي واقصد الاتحاد السوفيتي كان لا يزال في حلف مع الحلفاء ضد المانيا النازية، والعراق في تحالف مع بريطانيا، احد دول الحلفاء، ومن هنا يمكن فهم موقفه المعارض للعصيان ودعوته في تلك المرحلة للحل السلمي، وبالفعل ذهبت

الحكومة العراقية الى اسلوب التفاوض مع الملا مصطفى بعد ان تعرض ميركه سور لقصف من القوات العراقية*.^١

ونشرت جريدة "القاعدة" شروط الملا مصطفى التي تلخصت بإطلاق سراح أخيه وإعادته الى موطنه بارزان، كما طالب بإعادة نفوذه الاقطاعي بأن يكون حاكماً لميركه سور والقرى المجاورة اليها، وأما نائب العريف محمد فقد اصبح حسب وصف الجريدة، بأنه قام بسرقة اسلحة المخفر الذي كان يعمل فيه واتخذ من اعالي الجبال مكاناً له، وأخذ يهاجم القرى الامنة وسلب اهلها طعامهم ومواشيهم وأموالهم، ولم يكتف بذلك بل هاجم سيارة شرطة قتل من فيها وسرق مبلغ (٧٠٠) دينار وهي رواتب مركز شركة ميركه سور (القاعدة، ١٩٤٣، العدد ١١) (Al-Qaeda, 1943, number 11).

من المؤكد أن مبادئ الحزب الشيوعي تتقاطع كلياً او جزئياً مع شروط الملا مصطفى البارزاني وإعمال نائب العريف محمد، إلا انه من الواضح ان الحزب الشيوعي اراد من مواقفه المعلنة لمد جسور العمل السياسي في المناطق الكردية حيث كانت للحزب قواعد مهمة، ومن يطلع على اسم الصحيفة الكردية التي اسسها الحزب يومئذ يمكن معرفة توجهاته ونواياه في المنطقة الكردية فقد أسس صحيفة "شورش" أي بمعنى "الثورة" ولعبت دوراً رئيسياً في تأسيس حزب عرف بأسم "رزكاري كورد" أي "تحرير الكرد" وذلك عام ١٩٤٥ والذي وصل عدد المنضوين تحت لوائه حوالي ستة الاف وهذا الرقم ليس بالقليل قياساً الى عدد المنتمين لأحزاب الكردية السابقة، كما انه ضم عدداً من طلاب المدارس الثانوية والمعاهد، وطرح آراء وأفكاراً لحل المشاكل بين الحكومة والكرد مثلما اجرى اتصالات مع الملا مصطفى لتوحيد جهود عملهم (ديفيد مكحول، ٢٠٠٤، ص ٤٤٥) (Makdul, 2004, p445).

لم يقف نشاط الحزب الشيوعي عند هذا الحد بل اراد قادته ان يكونوا ملكيين اكثر من الملك، فقد ارادوا من خلال هجومهم الاعلامي على حزب "هيووا" حيث اراد اعضاء الحزب الاخير الاساءة للحزب الشيوعي، ولهذا استغل الحزب الشيوعي تقارب قادة حزب هيووا مع

* بعد تشكيل وزارة نوري السعيد الثامنة في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ اخل السعيد ثلاثة وزراء كمن الكرد هم عمر نظمي واحمد مختار بابان وماجد مصطفى وقد عهد الأخير الاتصال بالملا وتقديم اقتراحاته التي من شأنها تخفيف حدة التوتر بين الجانبين للمزيد ينظر: الحسن، ١٩٨٨، ص ٢٩٢.

الحكومة، فعمل على فضح ذلك التقارب في مقال كتبه "الرفيق فهد" شخصياً وهو السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، وعنوانه "الشعب الكردي بين الحانة والمانة"، حاول فيه ان يشكك بنوايا حزب هيوا وان الحقوق القومية الكردية تتعرض للضياع جراء سياسة وممارسات رئيس حزب هيوا ووزير الدولة^١ * ماجد مصطفى (القاعدة، ١٩٤٥، العدد ٢) - (AI-2). Qaeda, 1945, number-2.

وعلى ما يبدو فإن طبيعة علاقة الشد والجذب بين الحكومة والحركة الكردية كانت في غير صالح نشاط الحزب الشيوعي في المنطقة الكردية فعلى الرغم من كل محاولات الحزب لتمتين علاقته بالحركة الكردية ومحاولات العمل المشترك إلا أنه وبعد احداث ميركه سور جرت مفاوضات كما أشرنا بين الملا مصطفى والحكومة العراقية انتهت بوصول الملا مصطفى الى بغداد في ٢٢ شباط ١٩٤٤ قابل خلالها كبار رجال الدولة وأولهم الوصي على العرش معلناً اخلاصه للعرش، وبالمقابل أقر مجلس النواب العراقي في ١٠ نيسان ١٩٤٥ قانون العفو العام عن البارزانيين (الحسني، ١٩٨٨، ج ٦، ص ٢٩٢) - (AI-)

Hasani, 6, p292، وعلى لارغم من ذلك وكما يبدو من حديث الملا مصطفى مع السفير البريطاني في بغداد كنهان كورنواليس ان قرار العفو ليس اكثر من "كلمات فارغة ليس لها أية مصداقية"، لقناعته ان الحكومة تقوم بتسليح العشائر ضدهم (النعمان، ٢٠١٢، ص ٢٦٩-٢٧٠) (Numan, 2012, 269-270)، كل هذا يؤشر عدم وجود ثقة متبادلة بين الطرفين، وهذا الأمر استثمره الحزب لترسيخ مكانته في المنطقة الكردية ليس هذا وحسب فمن يطلع على رسالة "الرفيق فهد" الى الشعب الكردي يشعر بدون أدنى لبس التحريض الذي تضمنته من عبارات الدعوة الى الخلاص من الاوضاع السيئة فقد ورد في تلك الرسالة "ايها المواطنين الواعون من طبقات الشعب الكردي كافة إن قضية شعبكم أمانة في عنقكم فأدوا

* ماجد مصطفى (١٨٩٦-١٩٧٤): ولد في السليمانية من عائلة تنتمي الى الشيوخ في قرية (ده ركا شيخان)، درس في الاستانة وتخرج ضابط في الجيش العثماني، تقلد مناصب حكومية عديدة منها متصرف لواء المنتفق في عام ١٩٣٥ والعمارة في عام ١٩٣٨، ثم وزيراً بلا وزارة في عام ١٩٤٣، ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية ١٩٥٠-١٩٥٢. للمزيد ينظر: بابان، ٢٠٠٦، ص ٦٥٣.

واجبكم تجاه شعبكم الذي انجبكم قودوه الى السبيل الذي يؤدي الى خلاصه من الوضع السيء الذي هو فيه" (المصدر نفسه، ٢٧٠، (I.bid ,p270).

لم يقف نشاط الحزب الشيوعي على اجراء اتصالات مع القيادات الكردية وتحريضه الجماهير الكردية بل وجه "الرفيق فهد" مذكرة الى الحكومة العراقية عن القضية الكردية متضمنة مطالبته باسم الحزب الشيوعي العراقي برفع الحيف الذي يعاني منه الشعب الكردي وضرورة الاصلاح وضمان حقوقهم الدستورية ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وحذر من الآثار التي يتركها الجوع الذي يجتاحهم، ومن جهة ثانية نبهت المذكرة الى انتشار الدعايات بين اوساط المجتمع الكردي والتي ستؤدي الى بداية انقسام المجتمع العراقي، ملوحاً الى وجود اطراف خارجية تستغل تلك الاوضاع لصالحها، ولهذا فإن تلك المذكرة دعت الى ضرورة حل القضية الكردية حلاً سلمياً وان محاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والإكراه ومنعه من المطالبة بحقوقه أمر لا يتفق ومصالحة الوحدة الوطنية التي ينشدها الشعب العراقي عرباً وكرداً" (مذكرة الرفيق فهد الى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة، ١٩٤٥) (Memorandum of Comrade Fahd to the President of the Iraqi State and the National Assembly, 1945).

القضية الكردية في المؤتمر الاول للحزب الشيوعي العراقي ١٩٤٤

في شباط ١٩٤٤، أي في المرحلة الصعبة من الحرب العالمية الثانية وتطوراتها الميدانية والانتصارات التي حققها الحلفاء، عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الاول "الكونغرس الاول" في بغداد ومثل الفرع الكردي شريف ملا عثمان (الخرسان، ص ٣٩)، وبذل فهد محاولاته لأجراء مفاوضات مع جماعة صالح الحيدري الا انها لم يوصلا الى نتائج مقبولة للطرفين، فشكل صالح الحيدري فرع للحزب الشيوعي في كردستان العراق اسمه "يه كيه تي تيكوشين" عام ١٩٤٥، وأصدر جريدة ناطقة بأسم الحزب (شورش) أي "الثورة" (حبيب، ٢٠٠٥، ص ٢٥٤) (Habib, 2005, p254).

ومما تجدر الإشارة اليه، وفي ظل مقررات مؤتمر الحزب الشيوعي الاول والتي اقر فيه الميثاق الوطني، كانت القضية الكردية حاضرة وبقوة ففي المادة العاشرة من الميثاق ورد ما

نصه "تناضل في سبيل ايجاد مساواة حقيقة في الحقوق للأقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن والاييزيدية" (الميثاق الوطني، ١٩٤٥) (National Pact, 1945).

مثلما تضمن الباب الثالث من النظام الداخلي للحزب الشيوعي تأسيس فرع للحزب الشيوعي العراقي خاص بالكرد، مبرراً ذلك ضمن المواد (٢٧ و ٢٨ و ٢٩) من النظام الداخلي والتي تضمنت ما نصه:

المادة ٢٧: بالنظر لما يلابس ظروف الكرد والأرمن على اختلاف لغاتهم مع لغة الأكثرية العراقية ولاختلاف البيئة والوضع الجغرافي عند الكرد، يؤلف كل من الكرد والأرمن فرعاً للحزب الشيوعي العراقي ولكل من هذه الفروع خطته السياسية والتعبوية التي لا تتعارض وخطط الحزب العامة ونظامه الداخلي .

المادة ٢٨: يضع الفرع نظامه الداخلي ومنهجه المتضمن الأهداف القريبة ويقدمها للجنة المركزية للموافقة عليها مبدئياً، ولا تتعدى صلاحيات لجنة الفرع وسكرتير الفرع صلاحيات اللجنة المحلية ومنظماً إلا في الامور التي تفوضها بها اللجنة المركزية.

المادة ٢٩: لجان الفروع وسكرتيرتها مسؤولة مباشرة تجاه اللجنة المركزية وتجاه مكتبها السياسي وتجاه السكرتير العام (النظام الداخلي، ١٩٤٥) (Rules of Procedure, 1945).

وجد الحزب الشيوعي العراقي في تأسيس فرع للحزب في المناطق الكردية فرصة لكسب قاعدة شعبية فضلاً عن تنمية روح المطالبة بحقوق الكرد المسلوبة، ولكنه هاجم عناصر حزب هيووا ونعتهم بـ"الرجعي" لأنه لم يترك أثراً طيباً عن الحركة الكردية (القاعدة، ١٩٤٦، العدد ٢٣) (Al-Qaeda, 1946, numberm23).

وفي معرض موقفه من تأسيس حزب **رزكاري كورد***^(١)، اعتبرهم من دعاة التفرقة اذا ما ارادوا تأسيس حزب شيوعي كردي لانه لا يمكن ان يكون لكل قومية في الدولة الواحدة حزب

*رزكاري كورد: تكون هذا الحزب من كثير من الجمعيات الكردية الصغيرة ومن بقايا حزب هيووا، وكان مركز الحزب في بغداد، وساهمت فيه بعض الشخصيات الكردية، ونال الحزب المساندة من الحزب

شيوعي مستقل، أي ان يكون في العراق حزب شيوعي عربي وآخر شيوعي كردي، وأكد على أهمية عدم تجزأة وانقسام الحركة الوطنية في العراق (القاعدة، ١٩٤٦، العدد ٢٤) (Al- Qaeda, 1946, number 24) ويبدو ان موقف الحزب الشيوعي العراقي المعارض ينبع من أن هناك قوى كردية ذات توجه ماركسي تريد توحيد نشاطها لإقامة فرع للحزب الشيوعي يضم اكراد العراق وتركيا وايران.

وحاول الباحث محمد كاظم علي اين يعطي تحليلاً هو اقرب الى مبادئ الحزب الشيوعي العراقي عن معارضته من وجود احزاب اخرى فقد "وقف الشيوعيون ضد هذه الفكرة باعتبار ان الحزب الشيوعي العراقي هو قائد نضال الشعب العراقي عرباً وكرداً أولاً، وموقف الشيوعيون بشكل عام من القومية واعتبار كل الاحزاب التي تقوم على اساس قومي هي احزاب برجوازية لا يمكن ان تخدم قضية الجماهير ثانياً" (علي، ١٩٨٢، ص ٢١٤) (Ali, 1982, p214).

يشير أحد الكتاب المهتمين بالقضية الكردية بأن هناك تعارض غير مريح في الحدود الجغرافية للحزب الشيوعي العراقي والحركة القومية الكردية فالكرد شعروا بأنهم جزء من الأمة الكردية وهم في الوقت الذي أبدوا رغبتهم في العمل ضمن العراق في الوقت الحاضر، في حين نظر الحزب الشيوعي العراقي الى الكرد بصفتهم أقلية عراقية، وبالتالي أراد أن يربط القومية الكردية مع أهدافه داخل العراق، ولذلك أنتقد أولئك الذين أصروا على الحاجة إلى حزب شيوعي كردي مستقل (القاعدة، ١٩٤٦، العدد ٢٥) (Al-Qaeda, 1946, number 25)، ليتحول ذلك النقاش فيما بعد الى محاولة للانفصال وتوحيد العمل مع القوى الكردية.

ومهما يكن من أمر، فان انعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي العراقي يشكل أهمية كبرى لا لقوة الحزب الشيوعي العراقي التنظيمي فحسب بل كان تأثيره واضحاً على الحركة التحررية الكردية حيث بدأ فرع الحزب ينمو بسرعة عندما انضم الشيوعيون الكرد الى الحزب الشيوعي وتحت سكرتارية هذا الفرع انضوى مسؤولو اللجان المحلية للوئائي السليمانية واربيل وحتى لواء كركوك (الطائي، ٢٠٠٧، ص ١٥٣) (Al-Taie, 2007, p153).

الشيوعي فدعى في بيان له الى تقوية ومساندة حزب رزكاري كورد. للمزيد ينظر: حميدي، ١٩٧٦، ص ٢٢٢-٢٢٣.

تناغم موقف الحزب الشيوعي والكرد تجاه مشروع جامعة الدول العربية

لم يكن للحزب الشيوعي العراقي موقف واضح من قضية الوحدة العربية حيث اشار الحزب الى ان "الوحدة العربية بعد ان كانت هدفاً قريباً يسعى العرب الى تحقيقه اصبحت نظرية يتنافس عليها مثقفو العرب في اوطانهم" (مؤلفات الرفيق فهد، ١٩٧٣، ص ٣٢٦) (Works by comrade Fahd, 1973, p326).

وأطر الحزب موقفه من الوحدة العربية في اجتماع لمندوبي الاحزاب الشيوعية العربية عام ١٩٣٥ بينوا ان "شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الاقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة" (علي، ٢٠٠٨، ص ٦٢) (Ali, 2008mp62).

وبهذا فان الحزب الشيوعي العراقي تبنى رأي يخالف مشروع الوحدة العربية، لي طرح مشروعاً اخر هو مشروع "اتحاد عربي بين الشعوب العربية يضم الاقطار العربية ذات السيادة والكيان الدولي المعترف به والذي تمارس الديمقراطية على ان لا يكون هذا الاتحاد موجهاً ضد أي دولة" (مؤلفات الرفيق فهد، ١٩٧٣، ص ٣٧٣) (Works by comrade Fahd, 1973, p373)، ان هذا المشروع كان رد على الاتحادات العربية التي ظهرت في الساحة في نهاية الاربعينيات.

وفي ظل موقف الحزب الشيوعي من الوحدة العربية، طرحت بريطانيا ومنذ سنوات الحرب العالمية الثانية فكرة اقامة تجمع عربي وذلك لحاجتها الماسة الى دعم البلاد العربية، فتحدث وزير الخارجية البريطاني في ٢٩ آذار ١٩٤١ عن رغبة عدد لا يستهان به من العرب بالتعاون العربي وأعلن استعداد بلاده لتعزيد أي مشروع يصب فيه، وتبلورت الفكرة لدى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر فوجه الدعوة لواحد من ابرز الشخصيات العربية التي تؤمن بتمتين العلاقات مع الغرب، والمقصود هو نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي فالتقيا في تموز ١٩٤٣ لتدارس المشروع من جوانبه المختلفة وأبدت عدد من البلدان العربية آرائها حول المشروع (الحسني، ١٩٨٨، ص ١٥١-١٥٢) (Al-Hasani, 1988, p151-152).

وإثناء هذه التحركات وفي السياق التاريخي نفسه انعقد مؤتمر الحزب الشيوعي العراقي الاول (الكونغرس الاول) عام ١٩٤٤ وكانت له وقفة محددة تتسجم مع المبادئ الشيوعية

فيما يخص علاقة البلدان العربية مع بعضها وتعاضدها فقد نصت المادة (١٣) من ميثاق الحزب الشيوعي ما نصه "تناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال سيادة العراق وسوريا ولبنان ومصر ضد الصهيونية وضد الدول الاستعمارية مباشرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات واعتداءات استعمارية جديدة، وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية" (الميثاق الوطني، ١٩٤٥، ص ٦) (National Pact 1945, p6).

ومما تجدر الإشارة إليه أن مبادئ الجامعة العربية ومضامين ميثاقها لم ترق لكلاً من الحزب الشيوعي العراقي والکرد، فالحزب الشيوعي العراقي طالب في بيان له بإقامة "اتحاد حر شريف بيننا وبين الشعب العربي"، ولكن يكتفي بمطالبته بالاتحاد بل طالب بإدارة وطننا كردستان نطالب بجانب ذلك بل فوق ذلك بهدم معقل الرجعية المأجورة في العراق وطرد الاستعماريين قبل كل شيء" (البامرني، ٢٠٠٨، ص ٩٦) (Bamrani, 2008, p96)، وفي الوقت عينه ارتفعت مخاوف الاوساط الكردية العراقية من قضية الوحدة العربية لخشيتهم من دمج الكرد في ظل التجمع العربي وربما يقضي على آمال الكرد في تأسيس دولتهم القومية التي يطمحون لتحقيقها في ظل الوعود التي وعدوهم بها الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى.

البعد الكردي في العلاقات العراقية-التركية

ومن وجهة أخرى، وجراء توسع الحركة المسلحة في كردستان العراق، نهجت الحكومة العراقية الى السير باتجاهين اولهما استخدام القوة العسكرية لكبح جماح تلك الحركة وفي الوقت عينه ادركت ما تعانيه الجارة تركيا من نشاط تلك الفصائل المسلحة، أي بمعنى ان هدفهم مشترك للحد من القلاقل وعدم استقرار الاوضاع الذي تشهده المناطق ذات الاغلبية الكردية.

ولبلورة ذلك الموقف وصل رئيس الوزراء نوري السعيد الى انقره في ٢٨ شباط ١٩٤٦ وقدم خطة عمل مشتركة من اجل ضرب الحركة الكردية، وتباحث الجانبان كيفية الحد من نشاط الحركة الكردية فبدأت المفاوضات بين الجانبين في ٥ آذار ١٩٤٦ وقد افتتح

الجلسة الأولى شكري سراج اوغلو رئيس وزراء تركيا وانتهت المفاوضات بين الجانبين الى توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار وملحقاتها وأهمها بروتوكول بشأن الحدود واتفاقية التعاون المدني والقضائي والجزائي والتجاري واتفاقية تسليم المجرمين في ٢١ آذار ١٩٤٦ (امين، ٢٠١٥، ص ١٨٤-١٨٥) (Amin, 2015, p184-185)، كان الهدف منها الحد من نشاط الحركة الكردية المسلحة ونشاط الحركات المسلحة الأخرى، وهذا يعود بحكم تداخل الحدود الجغرافية، وهو ما يؤكد أنه اندرته كلوت مراسل الفرانس بريس في انقرة ان المباحثات بين الجانبين العراقي والتركي تركزت على القضية الكردية لكون الجانبين يتخوفان من الاضطرابات التي قد تحدث وسهولة عبورهم بين العراق وتركيا (الحسني، ١٩٨٨، ج ٧، ص ١٧٢-١٧٣) (Al-Hasani, 1988, p172-173).

ومن جانبه لم يقف الحزب الشيوعي العراقي متفرجاً إزاء تلك التطورات في العلاقات العراقية-التركية والتي فهمها الحزب الشيوعي انها تقف بالضد من حركة التحرر الكردية واتجه الى تنوير الرأي العام العراقي، والرأي العام الكردي بشكل خاص بالتزامن مع عقد المعاهدة العراقية-التركية فرفع شعاراً في صحيفة "رزكاري"، دعى فيها الى "حل المسألة الكردية" واعتبر ذلك "ضرورة لاستتباب العالم في الشرق الاوسط"، وهاجم المباحثات العراقية-التركية بهذا الشأن معتبراً اياها "محاولة اخرى لتوحيد الجهود الاستعمارية بين الحكومات الفاشية التركية والحكومة الرجعية العراقية للقضاء على الحركات الديمقراطية بصورة عامة وحركات التحرر الكردية بصورة خاصة" (رزكاري، ١٩٤٦، العدد ٢).

(Rizgary, 1946, number 2)، وهكذا عبر الحزب الشيوعي عن قناعاته المبدئية في الدفاع عن حقوق الشعب الكردي التي عدّها "مسلوبة" بل اصبح هو لسان حال الشعب الكردي في تلك المرحلة.

ومن يدقق النظر في البروتوكول الملحق رقم (٦) بشأن الحدود الملحق بالمعاهدة يعرف المغزى الرئيسي من تلك المفاوضات، فمثلاً، أعطى بروتوكول الحدود حق تسوية كل حادث او نزاع في منطقة عمقها (٧٥) كم من كل جانب من الحدود الفاصلة بين البلدين، والذي يكون بطبيعته مخرلاً بحسن سير العلاقات في تلك المنطقة (الحسني، ١٩٨٨، ج ٧، ص ٦٨).

(Al-Hasani, 1988, p68).

وتضمن البروتوكول تفاصيل دقيقة ببندوه الـ(٢٥) مادة، فقد اتفقا على التعاون الاستخباري بكل ما له علاقة بإعمال منفردة او مجتمعة تمس منطقة الحدود في بلده موجهة ضد نظام او سلامة الطرف الاخر او تمس سيادته(الحسني، ١٩٨٨، ج٧، ص٧٤) (Al-Hasani, p74).

وانتقد الحزب الشيوعي بل وندد بالبروتوكول الخاص بالحدود العراقية-التركية لانه مكرس "لضرب وقمع كل حركة وطنية كردية تحت شعار تأمين سلامة الحدود" (المعاهدة العراقية-التركية، ١٩٤٦، ص٣٦) (The Iraqi-Turkish Treaty, 1946, p. 36).

موقف الحزب الشيوعي من تنامي الحركة الكردية في ايران والعراق ١٩٤٦-١٩٤٧

وجد البارزانيون من ايران مكاناً آمناً لهم بعد نهاية حركات بارزان على الرغم مما كانت تعانيه البلاد من وضع سياسي غير مستقر وذلك لأن الاراضي الايرانية كانت مستباحة من جيوش الروس والبريطانيين والامريكان، فأسكن البارزانيون في قرى (نغده وصوفيان وجلديان) ووجدوا مساندة م بعض القبائل الكردية الايرانية والقوات الروسية، كما أزرهم حزب البعث الكردي في ايران الذي تمكن من تأسيس جمهورية مهاباد الكردية برئاسة القاضي محمد وتحديداً في منطقة النفوذ الروسي وذلك في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦، واللافت للانتباه ان البارزانيين انضموا لتلك الجمهورية الفتية (البامرني، ٢٠٠٨، ص٩٤) (Bamrani, 2008, p94).

ومن الملاحظ ان الاوضاع في العراق بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت سوءاً جراء تزايد النقمة الشعبية وذلك لارتفاع الاسعار وإنكار الحريات السياسية، فوجد الحزب الشيوعي العراقي الفرصة مؤاتية لإطلاق شعارات اكثر راديكالية، بأن الطريق للوصول الى الديمقراطية هو طريق النضال الثوري (بطاطو، ١٩٩٢، ص١٨٧) (Batatu, 1992, p187)، ويبدو أنه تأثر بما توجهه نضال الحركة الكردية في ايران في إعلان جمهورية مها آباد بمساندة ومساعدة الجيش الروسي في ايران.

وتزامن مع دعوات الحزب الشيوعي ولادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) عام ١٩٤٦، واعتبر نفسه الممثل الشرعي للحركة الكردية، وهنا وكما يبدو من الوثائق

والمعلومات، وقف الحزب الشيوعي العراقي موقفاً سلبياً من ولادة هذا الحزب، واعتبره حزباً زائداً ولا مبرر لوجوده، طالما ان الحزب الشيوعي العراقي موجود في المنطقة الكردية (البارزاني، ١٩٨٦، ص ٩٣) (Barzani, 1986, p93)، ويبدو أن عدم موافقة وزارة الداخلية على منح الحزب الشيوعي العراقي فرصة للعمل السياسي في الوقت الذي اعطت يوم ٢ نيسان ١٩٤٦ موافقتها لأحزاب اخرى دفعته للتطرف.

ان التطورات السياسية على أرض الواقع العلني في ايران شكلت صدمة للحزب الشيوعي العراقي، حيث ادى انسحاب قوات الحلفاء من الاراضي الايرانية قامت القوات الايرانية بإنهاء وجود جمهورية مها آباد في ١٥ كانون الاول ١٩٤٦، وإعدام القاضي محمد، ولم يجد البارزانيون ملاذاً لهم الا بالعودة الى العراق وتسليم انفسهم للسلطات العراقية (البامرني، ٢٠٠٨، ص ٩٤) (Bamrani, 2008, p94).

اما الملا مصطفى البارزاني فقد ظلت تراوده احلام تشكيل حكومة كردية في شمالي العراق تخطى بتأييد ودعم الاتحاد السوفيتي، الا أنه هو الآخر اصيب بخيبة أمل جراء تراجع الدعم السوفيتي فلم يجد هو الآخر من سبيل الا مفاوضة الحكومة العراقية.

وعلى الرغم من حراجه موقفه جراء الاوضاع المحلية والإقليمية الا أنه وم ذلك اشترط على الحكومة العراقية ان تصدر عفواً عاماً عن البارزانيين المذنبين، والسماح لهم بالعودة الى العراق، ليس هذا وحسب بل ومعهم أسلحتهم، يبدو أن الحكومة العراقية لم تستجب لطلبات الملا مصطفى البارزاني بل على العكس من ذلك اصدرت الاحكام العرفية في المناطق التي هيمنت عليها الملا مصطفى، وشكلوا المجلس العرفي العسكري في تلك

المناطق (الحسني، ١٩٨٨، ج ٧، ص ١٧٢-١٧٣) (Al-Hasani, 1988, vol 7, p172-173)، وأصدرت حكماً غيابياً بالموت بحق مصطفى البارزاني، وفي غضون شهر واحد من عودة البارزانيين نفذ المجلس العرفي العسكري بحق اربعة ضباط سبق أن التحقوا مع البارزاني وهم الرئيس الاول الركن عزت عبدالعزيز والرئيس الاول مصطفى خوشناو والرئيس خيرالله عبدالكريم والملازم محمد محمود قدسي ونفذ فيهم حكم الاعدام في ١٩ حزيران (امين، ٢٠١٥، ص ١٩١) (Amin, 2015, p191)، اضافة لمن اعدم منهم في سجن البصرة.

لم يقف الحزب الشيوعي العراقي موقف المتفرج من موجة الاعدامات تلك، بل هاجمت صحيفة الحزب السرية الحكومة واعتبرت ان تلك الاجراءات القاسية بحق الكرد جاءت "بوحي من الاستعمار البريطاني" وان ذلك يعد "اضطهاداً للقوميات في العراق" (القاعدة، ١٩٤٧، العدد ٥) (Al-Qaeda, 1947, number 5).

اللافت للانتباه ان موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية ومطالبته بإعطاء حق تقرير المصير للشعب الكردي وتأييده لإنشاء دولة كردية لا يخلو من مصالح تعب في خانة الحزب الشيوعي نفسه، فمن مصلحتهم يومئذ أن تأسس الدولة الكردية ستكون موالية للسوفيت، مثلما تكون موطئ قدم لهم، بل وسيستمر الطريق لنشر الفكر الشيوعي لدول المنطقة، ولا أدري كيف فسر ما اقام به احد الضباط الفارين والذي اعدم فيما بعد وهو مصطفى خوشناو بالاتصال بالسوفيت طالباً المساعدة للحركة الكردية (البامرني، ٢٠٠٨، ص ٩٤-٩٨) (Bamrani, 2008, p94-98)، ضارباً عرض الحائط القوانين العسكرية التي تفرض عليه عدم الاتصال بجهات اجنبية والتي اعتبرتها الحكومة خيانة عظيمة.

وإزاء اصرار الحكومة العراقية وإجراءاتها الشديدة، وعلى الرغم من استسلام العديد من البارزانيين الى الجيش العراقي، قامت الحكومة بنشر القوات العراقية على طول الحدود فمثلاً، تم التنسيق مع تركيا لمواجهة اي حركة كردية مسلحة، ولهذا لم يجد الملا مصطفى البارزاني بعد اخفاقه بالحصول على العفو من الحكومة العراقية (المصدر نفسه، ص ١٠٤)، و بعد مواجهات مع الجيش العراقي الى ترك الاراضي العراقية متجهاً الى الاتحاد السوفيتي في ١٨ حزيران ١٩٤٧ (امين، ٢٠١٥، ص ١٩٢-١٩٣) (Amin 2015, p192-193).

وهكذا خلت الساحة الكردية مجدداً للحزب الشيوعي في المنطقة الكردية، وتمتعوا بمركز قوي ووسعوا نفوذهم اكثر فأكثر لاسيما وان لهم موقف مبدئي ثابت في سبيل الحقوق القومية للشعب الكردي ومناداتهم بالحكم الذاتي وبناء عراق ديمقراطي، صحيح ان مركز القوميين الكرد كان قوياً الا ان مكانة الشيوعيين في كردستان ظلت قوية لارتباطهم بنضال البروليتاريا (حميدي، ١٩٧٦، ص ٣٧٠) (Hamidi, 1976, p370).

تنامي نشاط الحزب الشيوعي العراقي عقب وثبة كانون الثاني

شهد العراق تطورات متسارعة، لم تكن في الحسبان، فقد ادى موقف الشعب العراقي من معاهدة بوتسموث ١٩٤٨ واستنكاره لها والذي توج بوثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وبالتالي استقالة وزارة صالح جبر يوم السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ (الحسني، ١٩٨٨، ج٧، ص٢٨٢-٢٨٣) (Al-Hasani, 1988, vol7, p282-283). (283).

وحاول الحزب الشيوعي العراقي ان يكون جبهة يسارية لمواجهة التطورات التي حدثت ابان وزارة صالح جبر فشكل لجنة عرفت بـ"لجنة التضامن الوطني" ضمت بالإضافة الى الحزب الشيوعي، حزب الشعب والجناح التقدمي للحزب الوطني الديمقراطي، ولم يكن الكرد بعيدين عن تلك اللجنة من اخلال اشراك البارتني فيها (بيان حزب الشيوعي، ١٩٤٨) (Manifesto of the Iraqi Communist Party, 1948).

ولقد رافق تلك التطورات تنامي انتماء الشباب الكرد بين ١٩٤٧-١٩٤٨ للحزب الشيوعي العراقي بعد ان اصيب بمشاعر الاحباط في الحصول على الحقوق القومية (بطاطو، ١٩٩٢، ج٢، ص٣١٠) (Batatu, 1992, vol 2, p310)، وخلقوا الساحة الكردية من الاحزاب والجمعيات التي تطالب بحقوق الكرد.

ومن جهته استغل الحزب الشيوعي ما يواجهه الحكومة العراقية من ظروف وتعقيدات بعد وثبة كانون الثاني ليطالب بإطلاق سراح جميع السجناء والموقوفين السياسيين ومن بينهم فهد سكرتير الحزب الشيوعي والمعتقل منذ عام ١٩٤٧.

املاً في "اشاعة الحريات الديمقراطية المحبوسة" وأكد أيضاً في بيانه "ان الشعب العراقي بعربه وكرده لن يتأخر في القتال في سبيل تحرره وسيسير في هذا السبيل حتى النهاية" (بيان الحزب الشيوعي، ١٩٤٨) (Manifesto of the Iraqi Communist Party, 1948).

وعندما تشكلت وزارة السيد محمد الصدر يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٨ وأعلنت برنامج عملها المتضمن ابطال معاهدة بورتسموث واحترام الحريات الدستورية وإفساح المجال للنشاط الحزبي وحل مشكلة الغذاء (الحسني، ١٩٨٨، ج٧، ص٢٨٢-٢٨٣) (Al-Hasani, 1988, vol 7, p282-283)، كل ذلك من أجل امتصاص غضب الشارع

العراقي، وعبر صراحة ان "وثبتنا التحررية حنقت مشاريع استعمارية كثيرة وهي لا تزال في مهدها مهما حاول الاستعمار وعملائه من وراء ستار لحيّة الصدر إمعاء آثار وثبتنا المجيدة"، كما دعا الكرد الى النزول الى ميدان النضال ببطولة الى جانب اخوانهم العرب "وجميع الشعوب المتطلعة الى التحرر"، وأضاف في بيانه ان قضية الشعب الكردي هي "جزء من التضحية التحررية لجميع الشعوب" وأكد أيضاً "ان باكورة الخطوات في جهادنا الوطني هي القضاء على الحكم المتعفن في العراق وتشكيل حكومة ديمقراطية" (بيان الحزب الشيوعي العراقي، ١٩٤٨) (Manifesto of the Iraqi Communist Party, 1948).

واللافت للانتباه ان الحزب الشيوعي العراقي بدأ ينادي بإسقاط النظام الملكي في العراق، الامر الذي لم يكن مطروحاً، وربما يفسر ذلك الى وصول لجان حزبية شيوعية على رأس قيادة الحزب بعد الاعتقالات المتواصلة في صفوف الشيوعيين ووصول عناصر معروفة بيساريته المتطرفة.

ولم يتوقف الحزب الشيوعي من نقد حكومة محمد الصدر واصفاً اياها بأنها حكومة "التخدير والتسكين والوعود الخلابة" وهاجم اهمال الحكومة للكرد، وما وصلت اليه اوضاعهم ولاسيما حياة البارزانيين السيئة في السجون وأنهم "يموتون جوعاً في السجون ولا يمر اسبوع دون إخراج هيكل بارزاني ميت من مستشفى العزل قضى عليه السل الرئوي" (الحزب الشيوعي في سبيل تحرير كردستان، ١٩٤٨) (The Communist Party for the Liberation of Kurdistan, 1948)، وهو بهذا اراد ان ينبه الحكومة الى ضرورة تسليط الضوء على القضايا الداخلية التي لا يمكن ان تعد اموراً ثانوية.

انتقاد الحزب الشيوعي للحزب السياسية العراقية إزاء موقفها من القضية الكردية

لقد اراد النظام الملكي ان يتظاهر بمسايرة الاوضاع المستجدة في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فدعا الى اجراء بعض الاصلاحات العامة ومنها بعث الحياة الحزبية، عندما اوكل مهمة تأليف الوزارة لتوفيق السويدي الذي شكلها في الثاني من نيسان ١٩٤٦ وإجازة الوزارة بدورها خمسة احزاب (الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال العراقي، حزب الاحرار، حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني)

يذكر صالح الحيدري احد كوادر الحزب الشيوعي العراقي عن اجازة الاحزاب السياسية العرقية بانه"لقد تحقق بعض الانفراج النسبي في الوضع الداخلي وكان من مظاهره قيام الحياة الحزبية بصورة قانونية،الا ان الحركة الكردية لم تستفد بصورة مباشرة من الوضع الجديد،ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني وهذا يعود الى ان السلطة لم تسمح بقيام حزب سياسي على اساس قومي مبررة ذلك تهديده للوحدة الوطنية"(الحيدري،٢٠٠٤،ص٦٩-٧٠)) (Al-Haidari,2004,p69-70).

لم يتوقف نقد الحزب الشيوعي العراقي على الحكومة العراقية فيما يخص الكرد بل شن هجوماً على الاحزاب السياسية العراقية ازاء موقفها من القضية الكردية،واعتبر موقفها لا يتناسب مع موقفها من القضايا الداخلية والخارجية،مشيراً الى إنها من القضايا المركزية في العراق،وهذا ما تضمنه تقرير مفصل اعده الحزب الشيوعي العراقي حول موقف الاحزاب العراقية تجاه القضية الكردية،مشيراً في الوقت ذاته ان عوامل"التستر والسكوت المطبق عند الاحزاب العراقية الحديثة نجد انها لم تكن لدوافع الخوف من غضب الحكومة او اتهامها بالخروج على الدستور او بث الكراهية والانشقاق بين الطوائف العراقية"،بل لكونها ادرجت قضايا عدها ثانوية دون ان يكون لها موقف واضح من القضية الكردية من خلال الاشارة الى قضية فلسطين"ادرجت بنود في مناهج هذه الاحزاب لحل قضية فلسطين وهي لم تكن يوماً من المسائل الخاصة بالعراق بينما القضية الكردية داخله في صميم السياسة العراقية"،وهكذا وجه اللوم والاتهام في نفس الوقت للأحزاب العراقية لأنها تحاشيت التصريح بموقفها تجاه"قضيتنا العادلة"،بل اتهم تلك الاحزاب بعد الاعتراف بالثورة التحررية الكردية،وانها ايدت من حيث المبدأ سياسة الاضطهاد والجور التي تتبعها الحكومات العراقية المتعاقبة"(رزكاري،١٩٤٨،العدد٢)(Rizgary,1948,number 2).

وهكذا يتضح بدون أدنى لبس موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية حتى عام ١٩٤٨ بعد أن خلت له الساحة السياسية في شمالي العراق وتبنيه سياسة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي.

الخاتمة

عامل الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه القضية الكردية كقضية مركزية، كما لعب دوراً تحريضياً في الوسط الكردي لاستئثارها، ومنذ عام ١٩٣٥ رفع الحزب الشيوعي شعار "استقلال كردستان".

لعبت صحافة الحزب الشيوعي دوراً كبيراً في تعبئة الكرد ليناادي الحزب في وثائق مؤتمره الاول ويطرح شعار لم تألفه الاحزاب السياسية العراقية منذ نشأتها بل وحتى الاحزاب الكردية وهو شعار "حق تقرير المصير" بما في ذلك حقه في الانفصال.

وجدت الطبقة الكردية الكادحة ضالتها في الحزب الشيوعي العراقي للتعريف بقضيتهم والمناداة بحقوقهم التي يعدونها مسلوقة وفي عدم اخذ مطالبهم بشكل جدي من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة.

وبعد ان كون الحزب بذرات تنظيماته الاولى في المنطقة الكردية في ظل غياب الاحزاب السياسية الاخرى عن المنطقة التي اقتصر نشاطها على بغداد بالدرجة الاساس وفي ظل ممانعة السلطات الحكومية من اجازة احزاب على اساس قومي او ديني او طائفي كونه يسهم في شرح بنية المجتمع العراقي.

بالرغم من نشاط الحزب في المنطقة الكردية الا ان هذا لم يمنع من قيام احزاب ذات توجه قومي كردي كالحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) وأيد نشاطاته المسلحة المعارضة للنظام الملكي.

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

- مديرية الامن العامة، الحزب الشيوعي العراقي، القضية الكردية-ارشيف عام ١٩٣٤-(محدود التداول)، ١٩٨٣، ١٨ جزء، مديرية الامن العامة، ج ١.
- الميثاق الوطني النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي (١٩٤٥)، مطبعة الأديب، بغداد.

- من وثائق الحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٣)، مؤلفات الرفيق فهد، منشورات الثقافة الجديدة، مطبعة الشعب، بغداد.

الكتب العربية والمعربة

- اسكندر، سعد بشير (٢٠٠٧)، من التخطيط الى التجزئة (سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥-١٩٢٣، مطبعة شقان، السليمانية.

- امين، تيار علي (٢٠١٥)، موقف تركيا من القضية الكردية في العراق ١٩٣٧-١٩٧٥، بينايب، السليمانية.

- بابان، جمال (٢٠٠٦)، اعلام كرد العراق، مطبعة شقان، السليمانية.

- البارزاني، مسعود البارزاني (١٩٨٦)، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ٣ اجزاء، بلا مكان طبع، كردستان.

- البامرني، ميهفان محمد حسين رشيد (٢٠٠٨)، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحررية في كردستان الجنوبية ١٩٤٥-١٩٦٨، مطبعة خاني، دهوك.

- بطاطو، حنا (١٩٩٢)، العراق، الكتاب الثاني- الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت.

- البياتي، عبدالرحمن صالح ادريس (٢٠٠٥)، الشيخ محمود الحفيد البرزنجي والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥، دار الحكمة، لندن.

- الحسني، عبدالرزاق (١٩٨٨)، تاريخ الوزارات العراقية، ١٠ اجزاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

- الحسني، عبدالرزاق (٢٠١٣)، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، دار الرافدين، بغداد.

- الحيدري، صالح (٢٠٠٤)، مختارات من مذكرات صالح، السليمانية.

- الخرسان، صلاح (١٩٩٣)، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعي في العراق، دار الفرات، بيروت.

- حبيب، كاظم (٢٠٠٥)، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، دار نارس، اربيل.

- حميدي، جعفر عباس (١٩٧٦)، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣-مطبوعة النجف الاشرف.
- سلوغلث، ماريون فاروق وبيتر سلوغلث (٢٠٠٣)، من الثورة الى الديكتاتورية العراقية منذ ١٩٥٨، منشورات الجمل.
- علي، عثمان (٢٠٠٨)، الكورد في الوثائق البريطانية، موكرياني، اربيل.
- قاسمو عبدالرحمن (٢٠٠٨)، كردستان والكرد، ترجمة: ثابت منصور وغانم حمدون، مطبعة شفان، السليمانية.
- علي، محمد كاظم (١٩٨٢)، القوى السياسية والصراع الايديولوجي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسية.
- الطائي، مؤيد شاکر كاظم (٢٠٠٧)، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥-١٩٤٩، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
- م.س. لازاريف (٢٠١٣)، المسألة الكردية، ترجمة: عبيد حاجي، دار الفارابي، بيروت.
- مكدول، ديفيد (٢٠٠٤)، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: رال آل محمد، دار الفارابي، بيروت.
- النداوي، هاجر مهدي خاطر خضير (٢٠١٥)، يوسف سلمان يوسف (فهد) ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٠١-١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب.
- النعمان، سالم عبيد (٢٠١٢)، نصف قرن من تاريخ وطن (عرض موجز لتاريخ الحركة الوطنية العراقية ١٩٠٠-١٩٥٨)، المدى، دمشق.

الصحف

- "رزكاري" (السرية)
- "الشرارة" (السرية).
- "القاعدة"، (السرية).
- "كفاح الشعب"، (السرية).

Sources and references Unpublished documents

- General Security Directorate, Iraqi Communist Party, the Kurdish issue - Archives of 1934 - (Limited Circulation), 1983, Part 18, Public Security Directorate, Part 1.
- The National Charter, The Bylaws of the Iraqi Communist Party (1945), Al-Adeeb Press, Baghdad.
- From the documents of the Iraqi Communist Party (1973), companion Fahd's books, New Culture Publications, Al-Shaab Press, Baghdad. Arabic and Arabized books Iskandar, Saad Bashir (2007), From Planning to Partition (Great Britain's Policy Toward the Future of Kurdistan 1915-1923, Shaqan Press, Sulaymaniyah.
- Amin, Talar Ali (2015), Turkey's position on the Kurdish issue in Iraq 1937-1975, Benayi, Sulaymaniyah. Baban, Jamal (2006), Iraqi Kurdish flags, Shafan Press, Sulaymaniyah.
- Barzani, Masoud Barzani (1986), Barzani and the Kurdish Liberation Movement, 3 parts, without a place of printing, Kurdistan.
- Bamrani, Mehvan Muhammad Husayn Rashid (2008), The Soviet Union's Policy Toward the Kurdish National Liberation Movement in Southern Kurdistan 1945-1968), Khani Press, Dohuk.
- Batatu, Hanna (1992), Iraq, Book Two - The Communist Party, translated by Afif Al-Razzaz, Arab Research Foundation, Beirut.
- Al-Bayati, Abdul Rahman Saleh Idris (2005), Sheikh Mahmoud the grandson of Barzanji and the British influence in Iraqi Kurdistan until 1925, Dar Al-Hikma, London.
- Al-Hasani, Abdul Razzaq (1988), History of Iraqi Ministries, 10 volumes, House of Cultural Affairs, Baghdad.
- Al-Hasani, Abdul Razzaq (2013), Iraq in the Occupation and Mandate League, Dar Al-Rafidain, Baghdad.
- Al-Haidari, Saleh (2004), Selections from Saleh's Memoirs, Sulaymaniyah.
- Al-Khursan, Salah (1993), Pages from the History of the Communist Movement in Iraq, Dar Al-Furat, Beirut. Habib, Kazem (2005), Glimpses of the struggle of the national liberation movement for the Kurdish people in Iraqi Kurdistan, Dar Iras, Erbil. Hamidi, Jaafar

- Abbas (1976), Political Developments in Iraq 1941-1953 - Najaf Al Ashraf Press.
- Slogelt, Marion Farouk and Peter Sluegelt (2003), From Revolution to Dictatorship in Iraq since 1958, Al-Jamal Publications.
- Ali, Othman (2008), The Kurds in British Documents, Mukriani, Erbil. - Qasamlo Abd al-Rahman (2008), Kurdistan and the Kurds, translated by: Thabet Mansour and Ghanim Hamdoun, Shafan Press, Sulaymaniyah.
- Ali, Muhammad Kazim (1982), Political Forces and the Ideological Conflict in Iraq, Unpublished MA Thesis, University of Baghdad, College of Law and Political.
- Al-Taie, Muayad Shaker Kazim (2007), Iraqi Communist Party 1935-1949, unpublished doctoral thesis, Al-Mustansiriya University, College of Education.
- MS Lazarev (2013), The Kurdish Question, translated by Abdi Haji, Dar Al-Farabi, Beirut.
- Makdul, David (2004), Modern History of the Kurds, translated by: Ral Al Muhammad, Dar Al-Farabi, Beirut.
- Al-Nadawi, Hajar Mahdi Khater Khudair (2015), Yusef Salman Yusef (Fahd) and his political and intellectual role in Iraq 1901-1949, unpublished MA Thesis, University of Baghdad, College of Arts.
- Numan, Salem Obaid (2012), Half a Century of the History of a Homeland (A Brief Presentation of the History of the Iraqi National Movement 1900-1958), Al-Mada, Damascus.